

التقرير اليومي

2007/5/29

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

قبول الحقائق في العراق (الجزء الثاني)

بقلم غاريت ستانسفيلد (شاثام هاوس وجامعة Exeter)؛ شاثام هاوس؛ أيار 2007

الفيدرالية أم الوحدة؟

كان الجدل حول البنية السياسية للدولة العراقية يتحرك بقوة وعنف منذ الإطاحة بصدام. فالأكراد يصرون على أن يصبح العراق فيدرالياً وأن تكون المنطقة الكردية مقدسة بالقانون ككيان مستقل بحكم ذاتي، هذا مع العلم أن المنطقة كانت موجودة ككيان مستقل منذ العام 1991، وبأنه لا يمكن إجبارهم على الدخول بأي ترتيب ضد رغبتهم. وقد برهنت قوة الأكراد عن نفسها خلال كتابة مسودة القانون الإداري الإنتقالي ومسودة الدستور العراقي عندما تم تضمينهما بنوداً فيدرالية. وعلى كل حال، لم تؤدّ السمة المحددة للفيدرالية ولا الأسلوب الذي سيتم به تخصيص السلطة للمناطق العراقية الى حل بخصوص السلطة في منطقة وسط البلاد. وهذا من شأنه أن يكون له أهمية جوهرية وأساسية بتقرير ما إذا كان العراق سيكون، حقاً، دولة فيدرالية- حيث يكون للدول العناصر فيها سلطة حقيقية، والتي لا يمكن الاعتراض عليها من قبل منطقة وسط العراق- أو ما إذا ستكون فيدرالية بالإسم فقط، مع بقاء وجود السلطة النهائية في بغداد.

وقد أمضى الأكراد قسماً كبيراً من جهودهم الدبلوماسية لإقناع نظرائهم الشيعة بفوائد مواصلة العمل على صيغة الوحدات الفيدرالية في وسط وجنوب البلاد. وقد فتحت هذه المحاولات صدعاً بين الأفرقاء الشيعة المختلفين: فقد رغب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بتأسيس "محافظة ضخمة" تمتد من بغداد الى البصرة؛ وتصور حزب الفضيلة منطقة مبنية فقط على أساس محافظة البصرة؛ أما حركة الصدر، فقد رفضت تماماً أي نموذج فيدرالي على الأراضي، والذي قد يشكل خطوة أولى تسمح لكردستان، وربما حتى البصرة، بالانسحاب من العراق.

فالخلاف، في الواقع، غير متصل بأية مسألة إيديولوجية بخصوص الفيدرالية (برغم أن خط مقتدى الصدر يمكن تفسيره بالرغبة بالدفاع عن وحدة و سلامة الأراضي العراقية بصفته قومياً عراقياً)، وإنما الخلاف يعود الى إعتبرات سياسية وإقتصادية. فالخلاف بين حزب الفضيلة والمجلس الأعلى، على سبيل المثال، يمكن تتبع أثره بالجغرافية السياسية الشيعية. فمع معقله في البصرة، سيكون حزب الفضيلة قوة سياسية دون منازع في "منطقة صغيرة في الجنوب"، كما سيكون مسؤولاً عن صناعة النفط الهائلة في ذلك الجزء من البلاد. وبالعكس، ومع دعم

محدود نسبياً في البصرة، لكن مع دعم أكبر في الناصرية، النجف و كربلاء، سيكون المجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية في العراق القوة القيادية في كيان هو أكبر بكثير من مجرد منطقة شيعية مطوّقة جنوب بغداد.

أما مقتدى الصدر، مع قاعدة نفوذه في بغداد، فمن المرجح أن ينال دعماً كافياً للفوز بالسلطة، إما في "منطقة الجنوب" أو في "منطقة الوسط والجنوب". إلا أن شعبيته في بغداد وحدها يمكن أن تجعله يظهر كقائد سياسي شيعي ريادي في دولة موحدة.

إنّ هذا التراع حول المستقبل الفيدرالي للعراق هو ما أدى الى الإرتفاع المفاجئ في العنف في البصرة والجنوب، وبين المجلس الأعلى والفضيلة والصدر على مدى العام الماضي. كما يتم تغذية العنف أيضاً، أكثر فأكثر، في جنوب العراق، من قبل الميليشيات الصدرية وكذلك الفئات الطائفية العقائدية المخلصة المتطرفة (التي تعتقد بيوم الخلاص)، والذي يستهدف المجلس الأعلى بصفتها حزباً "إيرانياً" يأتمر بأوامر طهران.

أما السنة، فيميلون الى اعتبار الفيدرالية آلية كردية لتحقيق الإنفصال عن العراق. وبذلك لم تلقَ الفيدرالية، بالواقع، أي دعم من السياسيين العرب السنة. ومع ذلك، هناك عنصر مهم في موقفهم قد يظهر، ربما، في العام 2007. وفي حين أن السنة لا يزالون، عموماً، معارضين بالكامل لفكرة المنطقة الفيدرالية الشيعية، فقد بدؤوا ينظرون الى وجود منطقة كردستان كشيء لا يمكنهم الإعتراض عليه. ولذلك، فإنّ السنة العرب، مع بعض الدعم الشيعي، يعرضون ، بشكل متزايد، بأن يتم السماح للأكراد بالمضي في طريقهم، لكن على أن لا يكونوا مشمولين عند توزيع موازنة الدولة العراقية.

أما موازنة حكومة المنطقة الكردية، فليست، بأي حال من الأحوال، مستقلة ذاتياً عن تلك التي للعراق. بالواقع، إنها موازنة معتمدة بالكامل على الوجود المستمر للحكومة العراقية، حيث أنّ كلفة إدارتها الكبيرة بحاجة لأن تلبى بالكامل، تقريباً، عن طريق التحويلات المالية من الحكومة العراقية. فمن دون هذه التحويلات، سيكون على الدولة الكردية، وبسرعة، أن تجد مصادر أخرى من العائدات. ومن دون الإتفاق على الهيكلية الفيدرالية، فإنّ موقف التفاوض الكردي حول قانون النفط ووضع كركوك سيكون، بالضرورة، غير خاضع للمساومة، حيث أنّ السياسيين الأكراد سيعتبرون أنّ أمنهم المالي ليس متأتياً من الإتفاق من خلال بغداد وإنما من إستغلال مواردهم الطبيعية الخاصة في كركوك وأماكن أخرى.

قانون النفط

ربما يكون الخروج بمسودة قانون نفط فعال الأساس لضمان بقاء العراق، حيث ستكون العائدات النفطية هي التي ستحفظ الدولة معاً بدلاً من القيام بأية محاولة لبناء مشروع وطني متجانس في المدى القصير. وعلى كل حال، إنّ قانون النفط مرتبط بشكل وثيق بمستقبل الفيدرالية. ومع غياب أية إتفاقية حول طبيعة الفيدرالية، إتسمت المفاوضات حول قانون النفط بعدم الثقة، سياسة شفير الهاوية، وفي النهاية، الفشل.

فبالنسبة للمفاوضين العرب السنة، فإنّ الوضع بسيط جداً: إنّ الموارد النفطية العراقية هي لصالح كل العراقيين، وبذلك يجب إدارتها من قبل وزارة النفط في بغداد، مع عائدات يتم توزيعها، أيضاً، مركزياً. وبهذا النموذج، ليس هناك من مجال لإشراك الحكومات المحلية مثل منطقة كردستان أو كيان البصرة المركزي. وقد قاد هذا التأزم وزارة النفط، بمناسبة عدة، الى الإعلان عن تمرير قانون النفط المركزي، وذلك فقط لتقوم وزارة النفط والموارد الطبيعية في أربيل، عاصمة منطقة كردستان، بإهمال الإعلان.

فالموقف الكردي يتبع، عن كذب تماماً، الشروط المتفق عليها والحددة في الدستور العراقي. إذ تحافظ الحكومة المركزية على تحمل مسؤولياتها بخصوص إدارة موارد الثروات المؤسسة بالأصل (بما في ذلك حقول كركوك والبصرة)، وتوزيع عائداتها على مساحة الدولة.

وعلى كل حال، وبحسب التفسير الكردي للدستور، فإن الحكومات المحلية (المستقلة) مسؤولة عن إدارة حقول "جديدة" داخل أراضيها، ومن ثم الشروع بتوزيع عائداتها داخل المنطقة (الخاصة بها)، وإلى الحكومة العراقية لكن بواسطة إتفاقية معقودة. على كل حال، لم يتم التوافق على الكيفية التي ستعمل بها هذه الطريقة. ولا يزال المفاوضات السنة متصلبون في موقفهم وبأن قانون النفط هو أحد القضايا الدستورية التي يجب التفاوض بشأنها لضمان تعاونهم في الجمعية التشريعية الوطنية. وتأكيداً على موقفهم، واصل الأكراد التفاوض بخصوص عقود الإستكشافات (النفطية) مع شركات النفط الدولية. وقد سبق وتم التوقيع على عدد من هذه العقود مع شركات صغيرة مغامرة، وذلك لإثارة هلع بغداد.

وكانت الخلافات حول قانون النفط قد اندلعت، وبيانتظام، في العام 2007. ففي كانون الثاني، أعلن وزير النفط العراقي حسين شاهرستاني بأن هناك قانوناً قد تم تمريره بحيث يكون على كل عمليات النفط العراقية أن تكون بإشراف الوزارة في بغداد، بصرف النظر عن المنطقة الذي يصدف وجود هذه العمليات بها. وكان الرد من مكتب رئيس وزراء منطقة كردستان، نشيرفان البرزاني، سريعاً بشكل متوقع: فهو رفض إعلان شاهرستاني وصرح بأن الدستور أعطى الأكراد الحق بإدارة حقولهم. كما طرح البرزاني أكثر المواضيع حساسية بالنسبة للعراقيين - مستقبل كركوك.

وفي حين بدا أن النزاع قد حل، اندلعت خلافات أخرى في أوائل أيار مع قيام مسؤولين سنة وأكراد بالإعتراض على القانون لأسباب مختلفة (الإعتراض السابق بخصوص التفصيل الهام المتعلق بعمليات الضم والإلحاق. أما الأخير، فيعتراض بشكل تام ودون تحفظ على وجود القانون)، والتهديد بالتسبب بوقف كامل للعملية.

كركوك والأراضي المتنازح عليهما

إن مستقبل كركوك يمكن أن يكون متصلاً بشكل وثيق بمستقبل العراق الكلي. فإذا ما أمكن العثور على مساومات وحلول لهذا النموذج، الذي يعتبر أول نماذج المدن المقسمة، بحيث يمضي الإتفاق بطريقه، عندها يمكن العثور على حلول بخصوص تقاسم السلطة وإدارة الصراع، وذلك لحل باقي مشاكل العراق. وهناك سبب، ربما، لأن يكون المرء متفائلاً بأن مستقبل كركوك سيحل بشكل سلمي نسبياً (بالمفهوم العراقي). فبعد كل شيء، هناك عملية معينة ومسماة لإتباعها (المادة 140 من الدستور العراقي). كما أن أهلها المنقسمون لم يشتركو، حتى الآن، وبعكس أكثر التوقعات إفرطاً بأن تكون كركوك أول منطقة تندلع بها الحرب الأهلية العراقية (إذ حدث ذلك في بغداد بدلاً منها) بمذابح شاملة، حتى عقب موجات التفجيرات.

ومن المحتمل أن يكون السبب لعدم سقوط كركوك في فخ القتال حتى الآن، كما حصل في بغداد أو حتى في الموصل، هو أن قرار مستقبل كركوك كان مؤجلاً منذ العام 2003، لكن لا يمكن تأجيله بعد الآن. فالعملية السياسية المشروطة بالمادة 140 تحدد عملية من ثلاث مراحل، تشمل "التطبيع" ليكون سوياً وطبيعياً مع القاعدة (ما يعني إزالة العائلات العربية وعودة المنفيين الأكراد، التركمان والأشوريين)، كما تشمل "إحصاء رسمي للسكان"، الذي بواسطته سيتم أخذ الخصائص الديمغرافية لكركوك عقب عملية التطبيع. وأخيراً، "الإستفتاء" الذي سيكون حول السؤال ما إذا كان سكان محافظة كركوك يرغبون بالإندماج في منطقة كردستان أو البقاء خارجها. ومن المرجح أن يشهد هذا العام مداً بتصاعد العنف في كركوك، حيث أن الأكراد مصممون على إتباع العملية المتعلقة بالمادة 140 وبأن الإستفتاء سيجري بحلول كانون الأول 2007، في حين أن الناس من غير الأكراد مصممون على منع حصول الإستفتاء. ومن دون الإستفتاء، هناك خطر جدي ببدء العنف الكردي من جهة، كما هناك خطر جدي ببدء عنف غير كردي.

فكركوك، الفيدرالية والنفط، بالإضافة إلى الهواجس الأمنية، إستهداف إيران وتنفيذ السياسة الأميركية في العراق والمنطقة ككل، كلها أمور تأتي معاً في العام 2007، ما يخلق أرجحية أن يصبح الوضع في العراق أسوأ بكثير قبل أن يبدأ بالتحسن بعد ذلك. فهناك أجدتات،

عمليات، وقوى عديدة ومختلفة سوف تتجمع وتلتقي في المستقبل القريب، ما يجعل من المحتمل أن يترنح العراق وينتقل من أزمة لأخرى في العام 2007 بدلاً من أن يتمتع بتحسين الوضع الأمني وياتباع عملية سياسية بناءة تشمل الحوار بين المجتمعات العراقية. أما من سيغذي هذه التطورات، فسوف تكون القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وتحديداً إيران، تركيا والعربية السعودية.

المصاحبة الإقليمية

ليس بالضرورة أن يكون استمرار عدم الاستقرار في العراق ضد مصالح الدول الرئيسة الثلاث المجاورة له. فكل دولة من هذه الدول لديها أسباباً مختلفة للمحافظة على الوضع القائم هناك، كما أن كل دولة تستخدم وسائل مختلفة للتأثير على التطورات في العراق.

• إيران

لدى إيران وجود أمني مكثف في العراق. فقد كانت، دوماً، متورطة بشكل حقيقي وباطني بشؤون العراق، سواء من خلال الشبكات الدينية التي تربط العالم الشيعي، أو من خلال عالم المنظمات شبه العسكرية الخفي والمشبوه مثل "الباسيج"، أو "البازداران"، وإرتباطهما بالمليشيات الشيعية العراقية المختلفة. وهذه الروابط موجودة على أعلى مستويات الحكومة العراقية، ولا تشمل الشخصيات الشيعية فقط، وإنما الأكراد حتى وبعض السنة أيضاً. فالقوة الخارجية الأكثر قدرة في العراق، بما يتعلق بالتأثير بالأحداث المستقبلية، ليست الولايات المتحدة. إنها إيران.

فمن المنظور الجيوسياسي لإيران، يعتبر العراق، وتحديداً جنوب العراق، "ساحتها الخلفية". لكن هناك جانب جيوسياسي أكثر إلحاحاً بخصوص تدخل إيران في العراق يتجاوز الروابط التاريخية، القرابة والعقيدة: العراق الآن هو المسرح الذي يمكن لإيران أن تقاتل فيه الولايات المتحدة من دون أن تقوم بذلك بشكل علني جداً. فمنذ بداية الحرب العراقية-الإيرانية، كانت إيران تبني وتعزز ذاتها للسيطرة على منطقة الخليج، مع وجود الولايات المتحدة، فقط، عقبة في طريقها في الدول العربية. وكان غالباً جداً ما يؤخذ هذا الوجود على أنه تهديد ذو أبعاد، كما كان عائناً للطموحات الإيرانية في الخليج. أما المواجهة الأخيرة حول برنامج طهران النووي، فتحمّل في طياتها إمكانية أن يقود ذلك إلى إتخاذ الولايات المتحدة خطوة القيام بعمل عسكري.

ويامكان الحكومة الإيرانية الآن استخدام الأحداث في العراق لإضعاف الحل الأميركي، على الأقل بالنسبة للرأي العام المحلي، لإستهداف الولايات المتحدة مباشرة. فمع إنجرار القوات الأميركية الى صراع لا نهاية له، بحسب الظاهر في البلدات والمدن العراقية، وتكبدتها الخسائر البشرية في صفوفها، من دون ظهور إنجاز كبير للدمقرطة أو حتى الإستقرار، أصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة لدعم وتأييد هجوم على إيران. أما القراءة البديلة للوضع، فتعرض الى أن إيران تستفز، بشكل مدروس وعن عمد، هجوماً أميركياً بما أن الحكومة، التي هي بطبيعتها عبارة عن مشكلة ذات أوجه عدة، سوف تنجو بالتأكيد تقريباً، وربما تصبح قوية ومعززة بسبب توحيد الدعم بوجه ما سوف يدعى بالهجوم الإمبريالي-الصهيوني. فبكتلا الطريقتين، تؤثر إيران على مجريات الأمور في العراق بطريقة تنفيذ إستراتيجيتها.

• العربية السعودية

إن الظهور المحتمل للهِلال الشيعي المتمركز في العراق وإيران يؤثر من دون شك على نشاطات بعض الدول العربية الخليجية بمحاولاتها لتشكيل توجه الأحداث في العراق. على كل حال، وبالنسبة للعام 2007، فإن إمكانية حدوث حرب سنية-شيعية في الشرق الأوسط لا تزال بعيدة. وبرغم ذلك فإنه من المؤكد أن هناك هاجساً لدى الدول العربية السنية بأن يكون المعقل السابق للقومية العربية، أي العراق، هو الآن، وبشكل مؤكد، بأيدي الشيعة، وبأن الدولة الخارجية الأكثر نفوذاً في البلاد هي إيران. وقد

تسبب هذا الأمر بملع كبير، تحديداً في الدول الخليجية، وهناك سبب جيد لذلك. فمناطق محافظة الحساء في العربية السعودية الغنية بالنفط، هي مناطق شيعية بغالبيتها السكانية. ورغم أنّ القيادة اخلية تعلن ولاؤها للدولة السعودية، فإنّ الشيعة هناك مرتبطون عشائرياً بالشيعة في جنوب العراق، ومعظمهم يختارون، تحديداً، آية الله السيستاني (وهو فارسي) كمرجع للتقليد. إنّ أي إنتصار للشيعة في العراق على السنة في الداخل أو على أي تجزئة للوطن الى دولة كردية، سنية أو شيعية، سوف يزعج، وبشكل كبير، القيادة السعودية. فالعربية السعودية قد لا تقف جانبا إذا ما إنسحبت الولايات المتحدة الآن من العراق. لأنّ عملاً كهذا، وبشكل رئيس، سينذر ببدء حرب أهلية سنية- شيعية شاملة في العراق مع إمكانية قيام العربية السعودية وإيران بمحاربة بعضهما البعض من خلال بدائل كل منهما في العراق.

• تركيا والأكراد

تعتبر وجهة النظر الأكاديمية التقليدية لسياسة تركيا تجاه العراق مسيرة بالحاجة الطاغية لمنع إهيار العراق وظهور دولة كردية. وهناك بعض المصادقية بوجهة النظر هذه، وتحديداً في الوقت الذي لا تزال فيه المؤسسة العسكرية التركية- والتي تعتبر ذات أهمية جوهرية في الحياة السياسية التركية- معارضة بشكل بعيد و متمايز لأي شيء "كردي" في العراق، بالإضافة إلى تأثير الأكراد العراقيين في تشجيع أكراد تركيا للسعي أيضاً لإستقلال ذاتي أكبر.

فبالنسبة لتركيا، تعتبر مسألة إندماج حكومة المنطقة الكردية بشكل أكبر في العراق أمر بحاجة للتدقيق فيه بحذر، هذا إذا لم يتم توقيفه بشكل تام، كما تعتبر بأنه يجب منع احاولات الكردية من توفير الأمن لمدينة كركوك والسيطرة على مواردها النفطية. ولتحقيق ذلك، إختارت تركيا إتباع سلسلة من السياسات، بما في ذلك تهديدات مباشرة ضد المنطقة الكردية (على سبيل المثال، تحرك 60-70 ألف جندي الى الحدود في شهر شباط)، وعقد مؤتمرات للإضاءة على مأزق التركمان في كركوك. ولم تكن هذه السياسات، تحديداً، ناجحة بما أنّ الحكومة العراقية ذاتها- المتأثرة بشدة بالسياسات الكردية الواضحة والبارزة- وكذلك الإدارة الأميركية غير مستعدتين لإجبار الأكراد على التراجع عن مطالبهم، كما أنه ليس هناك من محاولة، بالتأكيد، لتفكيك وحل المنطقة الكردية من العراق ودمجها، بالقوة، مع العراق.

كما يوجد خلاف سياسي داخل أنقرة نفسها؛ فحزب العدالة والتنمية عالق بين تعزيز دخول تركيا الى الإتحاد الأوروبي وإرضاء مطالب جنرالاته. فحتى العام 2007، كانت الحكومة ناجحة في إدارة الجيش والحفاظة عليه تحت السيطرة التامة. لكن، ومع تحول محادثات الدخول للإتحاد الأوروبي الى معضلة أكثر إثارة للجدل، إزدادت قوة المؤسسة العسكرية، مرة أخرى، الى الحد الذي تبدو فيه مسألة الإحتلال العسكري التركي للأراضي الحدودية على حدود كردستان- العراق مع تركيا، أمراً مرجحاً. وقد يتم الشروع بعمل كهذا للتخلص، ظاهرياً، من وجود حزب العمال الكردستاني على الحدود في قنديل، لكنه عمل سيخدم أيضاً بإتجاه تهديد حكومة المنطقة الكردستانية والحزبين الكرديين العراقيين.

إستنتاج

سيكون من الخطأ الاعتقاد بأنّ القوى السياسية في العراق ضعيفة ويمكن إعادة تنظيمها ربما من قبل الولايات المتحدة، وربما من قبل المجتمع الدولي. وفي حين أنه ليس هناك من حزب واحد يمارس سلطته على الدولة كما فعل حزب البعث المخلوع، فإنه من سوء التقدير وصف المسكين بالسلطة في العراق حالياً كمتعهدين لمشروع عرقي- طائفي مولعين، فقط، بإستغلال الوضع لصالح مجتمعهم الخاص بهم،

أوحى لمكسبهم الشخصي. فالأحزاب الآن، ومن دون إستثناء، عبارة عن منظمات معقدة ذات هيكليات سياسية وعسكرية مجزأة (منفصلة)، وعلاقات مُطوّرة بشدة مع دول مجاورة وجذور عميقة وقديمة في المجتمع العراقي.

وكانت حكومة نور المالكي قد ناضلت للسيطرة على شؤون المدن العراقية. فعدد من هذه المدن، بما فيها كركوك، الموصل، بعقوبة، سامراء، الرمادي والبصرة، قد أصبحت مسارح، خارجة عن القانون، لصراع العنف الطائفي والعرفي الداخلي المتبادل. فهذه المدن سقطت وأصبحت خارج فلك سيطرة الحكومة العراقية. وخضعت وإستسلمت، بدلاً من ذلك، للقوة الناتجة عن براميل البنادق التي تستطيع أية مجموعة الحصول عليها للهيمنة على منطقة محددة. وتبقى منطقة كردستان، فقط، غير متأثرة بالحروب الأهلية التي تهش باقي البلاد، لكنها لا تزال مهددة بالعنف بما أنّ الخلافات على "الأراضي المتنازع" عليها - سنجار، الموصل، كركوك ومندي - تُدخل الأكراد في صراع مع جيرانهم. وعلى عكس الآمال المبدئية للمخططين السياسيين في واشنطن ولندن، يبدو من المرجح أنه سيكون عليهم تقبل واقع التقسيم الإقليمي للحياة السياسية العراقية - الذي هو في الواقع دلالة على السياسات المبنية على أساس الهوية - كسمة محددة للبنية السياسية العراقية. فهذه الحالة بحاجة للعمل معها بدلاً من معارضتها.

وفي مواصلة القيام بإستراتيجية كهذه، لا يمكن للقوة العسكرية، في شكل زيادات (بعدد الجنود)، أن تقدم توافقاً بين وجهات النظر السياسية الحاسمة. إذ يمكن عن طريق الشراكة، فقط، والدخول بحوار مع قادة ومنظمات تمتلك درجة ما من المصادقية والشرعية بين السكان المحليين، أن يكون هناك فرصة لحل سياسي مبني على مفاوضات بين المجتمعات العراقية، ما قد يوفر أساساً لإستراتيجية تنتهي بإستقرار العراق.

إنّ هذا الإعتراف و"إدخال" قادة كهؤلاء يمكن أن يباشر بهما محاورون خارجيون، لكن سيكون هناك فرصة للنجاح أكبر بكثير إذا ما شوهّد قادة عراقيون بارزون مشتركين بهذا الحوار: وهناك عدد منهم كذلك، لكن بطريقة "خلف الكواليس". أما الآن، فإن عملية الشراكة بحاجة لأن تكون علنية وشفافة.

إنّ الأوجه الثلاثة لهذه المقاربة بسيطة بشكل كافٍ: العثور على ممثلين عرب سنة للمشاركة بالحكومة؛ الإعتراف بمقتدى الصدر كشريك سياسي شرعي؛ أن نكون أكثر تجاوباً مع الهواجس الكردية. ويجب أن تُلوّن هذه المقاربات أية أعمال يتم إتخاذها من قِبَل الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية عندما تتم صياغة السياسات والتخطيط لأنشطة معينة. وقد أثبتت الإجتتماعات، كالتى حصلت في شرم الشيخ في أوائل أيار 2007، بأنّ الحل يجب العثور عليه داخل العراق نفسه.

وفي حين يبدو واضحاً أنّ للقوى المجاورة مصالح في العراق وبأنها تقوم بأنشطة فيه، إلا أنّ دعمها لأية مقاربة محددة يمكن أن يساعد في إستقرار العراق، فقط، إذا ما توصل العراقيون أنفسهم لشكل ما من أشكال التوافق مع بعضهم البعض. وبالواقع، سوف يكون هناك حاجة للعثور على حلول عراقية للمشاكل العراقية، ثم سيكون هناك حاجة لدعمها من قِبَل قوى إقليمية وكذلك الولايات المتحدة.

إنّ إبتداع حلول أميركية أو إقليمية بحسب مصالح اللاعبين الخاصة، وفرضها على العراقيين، أمرٌ قد جُربَ من قبل ولم يعمل سوى على زعزعة إستقرار الوضع أكثر.

